

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الرابعة والعشرون

فيينا، ٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخامسة والثلاثون

فيينا، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٢ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣

اقتراحات المدير العام

توفّر هذه الوثيقة معلومات أولية عن الأنشطة المقترحة في الإطار البرنامجي المتوسط

الأجل للفترة المقبلة، ٢٠١٠-٢٠١٣.

أولاً - مقدّمة

١- هذه مذكرة مقدّمة وفقاً لمقرّر المؤتمر العام م ع-٢/م-٢٣، بصيغته المعدّلة لاحقاً بالمقرّر م ع-٦/م-١٠، الذي يطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى المجلس في السنة الأولى من كل فترة مالية، عن طريق اللجنة، مشروع إطار برنامجي متوسط الأجل للسنوات الأربع التالية للفترة المالية الجارية - أي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. كما تتمثل للفقرة (ب) '٥' د من المقرّر نفسه، التي تطلب إلى المدير العام أن يبيّن حدّاً أقصى عاماً لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ يستند إلى الموارد المرتقبة وإلى النشاط البرنامجي.

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويُرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



٢ - وبالنظر إلى التحوّل المستمر بخدمات اليونيدو وعملياتها الإدارية صوب نهج قائم كلياً على النتائج، فسوف يختلف شكل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ اختلافاً يبيّننا عن الشكل المعتمد في وثائقه الأخيرة. وهذا الشكل الجديد في الوقت الراهن قيد الإعداد ومن غير المتوقع الفراغ منه قبل النصف الأخير من عام ٢٠٠٨. ومن ثم، فسوف يتأخّر تقديم الوثيقة الشاملة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ حتى الدورة الخامسة والثلاثين الوشيكة للمجلس التي سوف تنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي الوقت ذاته، ستعرض هذه الوثيقة بعبارة موجزة السياق البرنامجي وطرائق التنفيذ وعمليات التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات وآليات تعبئة الموارد وتدابير الدعم البرنامجي المتوقعة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وسوف توضح هذه المذكرة في نهاية المطاف للدول الأعضاء الاحتياجات اللازمة من الموارد لتنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

ثانياً - السياق البرنامجي

٣ - سوف تظل الأهداف والأولويات البرنامجية العريضة لليونيدو تستمد من بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد الذي اعتمده المؤتمر العام في قراره م ع-١١/ق-٤. وينص البيان على أن تتصدى اليونيدو للتحديات الإنمائية الدولية السائدة بما يشمل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتوزيع العادل لفوائد العولمة في سياق ولايتها والمزايا النسبية الخاصة بها. ويدعو بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد بوجه محدد إلى أن تركز اليونيدو أنشطتها على مجالات ثلاثة للأولوية هي فيما يلي:

- (أ) تخفيف حدة الفقر من خلال أنشطة إنتاجية؛
- (ب) بناء القدرات التجارية؛
- (ج) البيئة والطاقة.

٤ - وإلى جانب ذلك، يطالب بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد لليونيدو بأن تعتمد عدداً من النهج الجامعة في تنفيذ أنشطتها في مجالات التركيز التي عيّنها. كما يبيّن عدداً من الأبعاد الإقليمية المحددة إلى جانب تدابير للدعوة وتعبئة الأموال لكي تتبعها اليونيدو ويدعوها إلى توثيق تعاونها مع المنظمات الأخرى العاملة في المجالات ذات الصلة بأنشطتها. وسوف ينهض المحتوى البرنامجي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ على هذه المبادئ التوجيهية.

٥- ومع هذا، ففي الإطار الشامل الذي قدّمه بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد، سيُشمل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ أيضاً تعزيز عدد من الجوانب البرنامجية لتغطية مسائل زادت أهميتها منذ اعتماد القرار م ع-١١/ق-٤. وسوف يشمل هذا مواضيع أُدمجت بالفعل في جدول الأعمال البرنامجي لليونيدو مثل:

(أ) توثيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الصناعية؛

(ب) تدابير الحد من البطالة بين الشباب؛

(ج) توفير المزيد من إمكانيات الحصول على الطاقة للبلدان النامية في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ حيثما أمكن والتكيف معها حيثما لزم.

٦- وسيُنظر في إدخال المزيد من جوانب التعزيز البرنامجي كلما لزم الأمر. وستتخذ في هذا السياق إجراءات مناسبة للتصدي لأزمة الغذاء العالمية استناداً إلى المشاورات الجارية مع الدول الأعضاء ومع مراعاة ولاية اليونيدو وخبراتها. وستتضمن هذه الإجراءات تعزيز المدخلات الصناعية في الزراعة من ناحية وتعزيز تنمية الأعمال الزراعية وسلسلة القيمة من ناحية أخرى. وسوف يهدف الشق الأول إلى زيادة إنتاج القطاع الزراعي في البلدان النامية، بينما سيرمي الشق الآخر إلى الحد من فاقد المحاصيل بعد الحصاد وزيادة إمكانيات تسويق المحاصيل الغذائية.

ثالثاً- ازدياد المشاركة الميدانية في صوغ البرامج وتنفيذها

٧- شهدت فترة السنتين الأخيرة تعزيزاً ملحوظاً لوضع اليونيدو في الميدان حيث تراجع معدل شغور الوظائف الفنية الدولية في المكاتب الميدانية من حوالي ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر بقليل من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٧. وقد سمحت إعادة توجيه الموارد إلى الميدان على ذلك النحو بأن تعزز المكاتب الميدانية من وظائفها التمثيلية والفنية على السواء. ومن المتوقع أن تبدأ المكاتب الميدانية في زيادة مساهماتها في صوغ البرامج وتنفيذها في السنوات القادمة. ومع استمرار النمو في حافظة مشاريع اليونيدو في بلدان مختلفة، تشتد كذلك احتمالات التوسّع عند الاقتضاء في الاستعانة بموظفين وطنيين من حملة المؤهلات المناسبة لتنفيذ هذه المشاريع.

رابعاً- الترابط المشترك بين الوكالات والشراكة فيما بينها

٨- ستوالي اليونيدو دعمها غير المشروط لتعزيز الجهود المكثفة الرامية إلى توثيق الترابط فيما بين الوكالات على الصعيد القطري وستحافظ على التزامها بتعزيزها وفقاً لنهج "أمم متحدة واحدة" و"توحيد الأداء" الجاري إعدادهما في الوقت الراهن. وسيستتبع هذا تزايد في مقدار المشاركة في صوغ المشاريع وتنفيذها في سياق "البرنامج الواحد" وفق ما يدعو إليه إطار "أمم متحدة واحدة". ولئن كانت عملية صوغ هذه البرامج المشتركة ما زالت في مهدها وما زالت قاصرة إلى حد بعيد على ثمانية بلدان رائدة في الوقت الراهن، لكنه يكاد يكون في حكم اليقين أنها ستسود الساحة بخطى متزايدة في السنوات القادمة. ويبدو، كما لو كان في حكم اليقين، أنها تطرح نفسها كأسلوب ستكون له الغلبة في تقديم الخدمات خلال الفترة المشمولة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ولا مفر من أن يفرض هذا عدداً من التحديات في السنوات القادمة وأن يتطلب تعديلات مبتكرة في آليات الإنجاز المؤسّسة في المقام الأول على أفراد اليونيدو بالتنفيذ، بما يشمل قدرات من التجريب.

٩- وفي الوقت نفسه، ستواصل اليونيدو أيضاً اتباع نهج ينحو صوب الشراكة فيما يتعلق بكل من هيئات القطاع العام، بما يشمل الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات القطاع الخاص، بما يجاوز حتى مقتضيات منهج "أمم متحدة واحدة". وإقامة شراكات مع الوكالات الإنمائية احتمال وارد بوجه خاص في المجالات التي تكمل أو تستكمل فيها خدمات اليونيدو والخدمات التي تقدّمها الوكالات الشريكة مثلما هو الحال في الصناعات الزراعية والأعمال الزراعية مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو في حالة بناء القدرات التجارية مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. كما ستبذل جهود خاصة للدخول في شراكات مع المؤسسات المالية الدولية كوسيلة لتعبئة أموال إضافية، وليس هذا فحسب، بل كوسيلة أيضاً لتحقيق التآزر بين أنشطة الوكالات الشريكة، مما سيعزز من أثر الخدمات الإنمائية التي تقدّمها كل منها. وسوف يستمر السعي إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص متى كان بوسعها أن تدعم وتعزز من أثر التدخلات الإنمائية لليونيدو كما هو الحال مع شراكاتها القائمة مع شركتي ميكروسوفت وهولت-بكارد.

خامسا- آليات الدعم البرنامجي

١٠- ستولى أهمية كبرى في السنوات القادمة للنهوض بكفاءة خدمات اليونيدو في مجال الدعم البرنامجي، بما يشمل التمويل، والموارد البشرية، وإدارة المعلومات والاتصالات، والاشتراء. وتتخذ خطوات بالفعل في هذا الاتجاه من خلال استحداث عمليات إدارية منقّحة لازمة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي التزمت اليونيدو بتطبيقها بحلول عام ٢٠١٠. وللاستفادة التامة من هذه التغيرات، استحدثت اليونيدو مشروعاً مواكباً تحت اسم "إعادة هيكلة إدارة الأعمال" بهدف تبسيط العمليات الإدارية من خلال التوسّع في تطبيق الحلول المناسبة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات.

سادسا- الاحتياجات من الموارد

١١- سيلزم تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بالتوازي مع الفراغ من تحديد مضمونه الأساسي، وإن كان من المتوقع أن نمو الطلب على الخدمات التي تقدّمها اليونيدو في جميع المجالات البرنامجية سيتطلّب موارد إضافية من الميزانية العادية. وبدون هذه الزيادة في الموارد المتاحة، سوف تجد اليونيدو نفسها في موقف تضطر فيها إلى رفض طلبات الدعم الإنمائي. وسوف يجسّد هذه الحالة مقترح الميزانية المقدم من الأمانة.

سابعا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

١٢- ربما تود اللجنة أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.